



جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
كانون الثاني / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN  
January / 2024

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٢٩

أخبار مصرفية محلية

٣٠

صحافة متخصصة أجنبية





## مداخل المصارف من الهندسات المالية: دفترية وبالليرة

- بعد أن أصبحت مداخل المصارف من الهندسات المالية أداة للإيداء وجهة نظر لدى بعض المحللين، وبعد أن استسهل البعض الآخر رمي الأرقام دون التأكد من صحتها، من المهم تبيان التفاصيل التالية:
- لقد حدد تقرير الفاريز مداخل المصارف من الهندسات المالية بمبلغ ٧٣٠٠ مليار ليرة (تقرير الفاريز، ص. ١٥٦).
  - إن هذه المداخل لم يتم تحويلها إلى الدولار، وهي ما زالت بالليرة اللبنانية حتى اليوم ولا تأثير لها على احتياطات مصرف لبنان.
  - دفعت المصارف من هذه المداخل مبلغ ١٢٧٥ مليار ليرة، كضريبة عن أعمال سنة ٢٠١٦ بحسب بيان جمعية المصارف تاريخ ٣/٣/٢٠١٧، بزيادة عن مشروع موازنة العام ٢٠١٧ الذي كان قد قدر حجم الضريبة المتوقع استيفاءها عن هذه الهندسات بـ ١٠٠ مليار ليرة.
  - بالتوازي مع إطلاق الهندسات المالية، كان المصرف المركزي قد طلب من المصارف زيادة أموالها الخاصة بالليرة بعد أن رفع نسبة كفاية رأسمال.
  - منع مصرف لبنان المصارف من توزيع أية أرباح ناجمة عن الهندسات المالية عبر تعاميمه، لا سيما التعميم الوسيط رقم ٤٤٠ تاريخ ٨/١١/٢٠١٦ و ٤٤٦ تاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٦.
  - تطبيقاً لتعاميم مصرف لبنان، قامت المصارف بضم الأرباح الصافية إلى حساب رأس المال بالليرة، كما قامت بتكوين مؤونات بالليرة. بالتالي لم يتم توزيع أية أرباح على المساهمين، لا بالليرة ولا بالدولار.
  - لو كانت المصارف قد خالفت أي من التعميم الصادرة عن مصرف لبنان، لكانت تدخلت لجنة الرقابة على المصارف لمنعها من ذلك.
  - كون زيادة رأسمال، كما المؤونات المكوّنة بقيت بالليرة، فقد فقدت حتى الآن ٩٨٪ من قيمتها بالدولار.
  - إن الهندسات المالية ارتكزت على مبدأ رفع مصرف لبنان الفوائد على الدولار لسحب ما توفر منه في السوق بهدف واحد أوحد، وهو تمويل الدولة وتثبيت سعر وهمي لليرة مقابل الدولار بحسب ما جاء في مقدمة استراتيجية النهوض بالقطاع المالي التي طرحتها الحكومة في وقت سابق.

«أنّ الخسائر الضخمة التي تكبّدها مصرف لبنان هي نتيجة قيامه بعمليات مالية هدفت إلى جذب تدفقات رأس المال للحفاظ على سعر الصرف الثابت المبالغ في قيمته وتمويل العجز في الموازنة».

– من المسلم به أن المصارف تحتفظ فقط بالفارق بين الفوائد المقبوضة على ودائعها في مصرف لبنان والفوائد المدفوعة للمودعين، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من عوائد الهندسات المالية قد آل إلى كل من استفاد من الفوائد المرتفعة وليس إلى المصارف نفسها.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الإقتصادي العام كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٦١,١٪ في العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٨٣ مليون دولار مقابل ١٠٦ ملايين دولار و٥٧٧ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٨,٠٪ في العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

### أولاً - الوضع الإقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في كانون الأول ٢٠٢٣، ارتفعت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية إلى ٦٠٦٠ مليار ليرة مقابل ٥٣٨١ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٥٥٥٦ مليار ليرة في كانون الأول

### جدول رقم 1 تطور الشيكات المتقاصة في السنوات 2023-2020

2023	2022	2021	2020	
				الشيكات بالليرة
341	863	1518	2856	- العدد (آلاف)
65938	40925	28100	30055	- القيمة (مليار ليرة)
193367	47422	18511	10523	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
95	694	1624	2994	- العدد (آلاف)
3292	10288	17785	33888	- القيمة (مليون دولار)
34653	14824	10951	11319	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

عدد الشيكات الـ Fresh المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ١١٧٩ شيكاً بقيمة إجمالية فاقت ١٦,١ مليون دولار في الفترة المذكورة.

#### حركة الاستيراد

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٤٧ مليون دولار مقابل ١٣٣٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٨٠١ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت إلى ٩٧٩٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، وبنسبة ٩,٤٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢، في حين سجلت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,٨٪.

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالดอลลาร์ الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر كانون الأول ٢٠٢٣، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٣٣١ شيكاً بقيمة ٥٩٢ مليار ليرة، في حين بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٤٨٤ شيكاً بقيمة قاربت ٦,٣ مليون دولار أميركي. وبذلك، وصل عدد الشيكات الـ Fresh المتقاصة بالليرة اللبنانية في فترة تموز-كانون الأول ٢٠٢٣ إلى ١٢١٦ شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٣٥٤ مليار ليرة، ووصل

(٧,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٦,٠٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (١٠,٧٪)، فسويسرا (١٠,٢٪)، ثم تركيا (٨,٣٪)، ثم إيطاليا (٥,٧٪).

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالتالي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٦,٣٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٥٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٠,٠٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية

## جدول رقم 2 الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
9,4-	9798	10809	7832	6124	الواردات السلعية (مليون دولار)
0,8+	6624	6572	7330	7105	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ٢٢,٢٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣٪)، ثم الآلات والأجهزة الكهربائية (١٣,٥٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,٢٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٠,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٦,٦٪)، ثم مصر (٥,٤٪)، فالعراق (٤,٩٪)، ثم سويسرا (٤,٨٪).

**حركة التصدير**  
في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٣٠ مليون دولار، مقابل ١٩٧ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٢٨ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ١٦١٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٢٤,٢٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالتالي: احتلت المعادن الثمينة من

## جدول رقم 3 الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
24,2-	1614	2129	1857	1986	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,9-	908	916	962	975	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٣٢ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٤٦٠ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ١٨٦ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٣.

#### قطاع البناء

- في كانون الأول ٢٠٢٣، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٤٦٥ ألف متر مربع (٢م) مقابل ٦٠٠ ألف م في الشهر الذي سبق و ٦٣٠ ألف م في كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت هذه المساحات بنسبة ٤٤,٣٪ في العام ٢٠٢٣ قياساً على العام الذي سبقه.

#### الحسابات الخارجية

- في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ١٢١٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١١٤٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٥٧٣ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ٨١٨٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ٨٦٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية خلال هذه الفترة.

- في كانون الأول ٢٠٢٣، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٥٩١ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كل من صافي

#### جدول رقم 4

#### تطور مساحات البناء المرخص بها في السنوات 2020-2023

2023	2022	2021	2020	
5338	9575	9554	5478	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>2</sup> )

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

#### قطاع النقل الجوي

في كانون الأول ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٨٠٢ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٦١٥٥٧ شخصاً وعدد المغادرين ٢١٩٤٤٩ شخصاً والعاشرين ٤٦٤ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٧٨٧ طناً مقابل ١٨٨٨ طناً للبضائع المشحونة.

وفي العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع العام الذي سبقه، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ٩,٠٪، وحركة القادمين بنسبة ١١,٥٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٣,٠٪، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١,٣٪.

- في كانون الأول ٢٠٢٣، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٠٩٥,٣ مليار ليرة مقابل ١٠٣٠,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و ١٧٨,١ ملياراً في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الرسوم قد ارتفعت بنسبة ١٥٣,٦٪ في العام ٢٠٢٣ قياساً على العام ٢٠٢٢.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في آب ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٠٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه و ٢٠٨ آلاف طن في آب ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ١١,٦٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.





جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
9,0+	57206	52495	حركة الطائرات (عدد)
	41,0	38,1	منها: حصة الميدل ايست، %
11,5+	3477466	3119404	حركة القادمين (عدد)
	38,5	38,6	منها: حصة الميدل ايست، %
13,0+	3616608	3199748	حركة المغادرين (عدد)
	39,3	39,1	منها: حصة الميدل ايست، %
69,9-	9275	30817	حركة العابرين (عدد)
1,3-	58919	59692	حركة شحن البضائع (طن)
	25,0	27,7	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٢٧ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٨٦٣٧٩ طناً والمشحونة ١٧٠٩٧٧ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٦٣٧٧ مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ١٦,٦% وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٥,٠%، فيما انخفض كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ٤,٢% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١,٤%.

مؤشر أسعار المستهلك

في كانون الأول ٢٠٢٣، بقي مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي شبه مستقرّ قياساً على الشهر الذي سبق حيث لم يرتفع إلا بنسبة ٠,٢%، فيما ارتفع بنسبة ١٩٢,٣% قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الأسعار في التعليم والمواد الغذائية والمشروبات والسكن. وارتفع متوسط هذا المؤشر بنسبة ٢٢١,٣% بين العامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.

بورصة بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٩٤٤١١٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١٤١,٥ مليون دولار مقابل تداول ٤٦٦٢٧٤ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ١١,١ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٩٥٨١٧١٦ سهماً متداولاً بقيمة ٨٩,٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠٤٧٩ مليون دولار مقابل ١٦٧١٥ مليون دولار و ١٤٤٨٣ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٩,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٠,٣% للقطاع المصرفي و ٠,١% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في العامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٣٠,٦ مليون سهم إلى ٣٦,٥ مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول الإجمالية من ٤٩٩,٣ مليون دولار إلى ٦٢٨,٨ مليوناً.

الملحق الإحصائي  
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
20.6	332	الإمارات العربية المتحدة	12.3	1204	الصين
6.6	107	تركيا	10.7	1045	اليونان
5.4	87	مصر	10.2	995	سويسرا
4.9	79	العراق	8.3	817	تركيا
4.8	77	سويسرا	5.7	560	إيطاليا
4.0	64	قطر	4.3	422	الولايات المتحدة الأمريكية
3.9	63	سورية	3.1	307	ألمانيا
3.2	52	الولايات المتحدة الأمريكية	3.1	299	الإمارات العربية المتحدة
3.0	48	الأردن	3.0	297	الإتحاد الروسي
2.2	35	الكويت	2.9	284	مصر
2.0	33	كوريا	2.3	230	الهند
2.0	32	كونغو	2.1	204	قبرص
2.0	32	ساحل العاج	2.0	196	المملكة العربية السعودية
1.8	29	اسبانيا	1.8	181	فرنسا
1.7	28	اليونان	1.7	169	أوكرانيا
1.6	26	ألمانيا	1.7	165	المملكة المتحدة
30.4	490	دول أخرى	24.7	2423	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>1614</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>9798</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
62.3	15.8	46.5	(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
145.1	30.1	115.0	(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
470.2	381.7	88.5	48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
185.6	53.5	132.1	(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
591.3	459.7	131.6	17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
2237.0	3049.9	(812.8)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)  
كانون الأول 2022 - كانون الأول 2023

المحافظات	كانون الأول - 22	النسبة (%)	كانون الأول - 23	النسبة (%)
بيروت	15550	2.47	28697	6.18
جبل لبنان	191976	30.49	132720	28.57
البقاع	73836	11.73	58415	12.58
الشمال (1)	4818	0.77	5037	1.08
الشمال (2)	71107	11.29	59189	12.74
الجنوب	179238	28.47	119728	25.78
النبطية	93049	14.78	60724	13.07
المجموع	629574	100.00	464510	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
كانون الأول 2022 - كانون الأول 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	المجموع (طن)
ك1 - 22	2302	2303	4605	302979	244735	547714	3918	2876	2185	5061
ك1 - 23	1904	1898	3802	261557	219449	481006	464	3787	1888	5675
التغير %	-17.3	-17.6	-17.4	-13.7	-10.3	-12.2	-88.2	-12.7	-13.6	12.1

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
تشرين الأول 2022 - تشرين الأول 2023

التغير %	تشرين الأول 2023	تشرين الأول 2022	
23.3	127	103	عدد البواخر
-5.3	386379	408104	البضائع المفرغة (طن)
51.2	170977	113098	البضائع المشحونة (طن)
39.5	16377	11736	المستوعبات المفرغة
62.0	6217	3837	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	8927	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام  
المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).  
وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل،

تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد

#### جدول رقم 4

#### تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

مليار ليرة مقابل ٨٨٧٥١ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وبذلك، تكون هذه المحفظة ارتفعت قليلاً بمقدار ٦٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٣ بعد انخفاضها بقيمة ١٨٩٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٢.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و ١٨٠ شهراً) إلى ٨٩٧٨٩

#### جدول رقم 5

#### توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة الهئية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	ك 1
100,00	1,60	3,47	37,13	19,00	14,19	6,81	6,51	9,51	1,45	0,34	ت 2
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1

المصدر: بيانات مصرف لبنان

أما في ما يتعلّق بالقيمة الفعلية (تتضمّن الفوائد المتراكمة غير المستحقّة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجّلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

وبين نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ ونهاية كانون الأول ٢٠٢٣، يظهر الجدول أعلاه ارتفاعاً في حصة السندات من فئات ٣٦ شهراً وما دون (بسبب الإصدارات التي تجاوزت قيمتها الاستحقاقات) مقابل انخفاض حصة السندات من فئات الخمس والسبع والعشر سنوات (مع استحقاقات من دون إصدارات جديدة) واستقرار حصة فئتي ١٢ و ١٥ سنة.

### جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
16,7%	16,8%	22,5%	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
62,3%	63,1%	62,4%	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
0,7%	0,7%	0,5%	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
19,6%	18,9%	14,0%	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
0,8%	0,5%	0,6%	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبونديز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

#### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧% قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و ٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول

حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت

### جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغييراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و ١,١٪ للحكومات و ٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

### جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملاحق الإحصائي  
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021		2020		مليار ليرة
	بالقيمة	بالنسبة (%)	2021	2020	
	4921	32.08	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
	-1359	-7.00	18066	19425	النفقات الإجمالية
	-293	-9.43	2813	3106	منها خدمة الدين العام
	-1066	-6.53	15253	16319	الإلتفاق خرج خدمة الدين العام
			2197	-4083	الرصيد الكلي
			5010	-977	الرصيد الأولي
			12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النفقات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين  
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

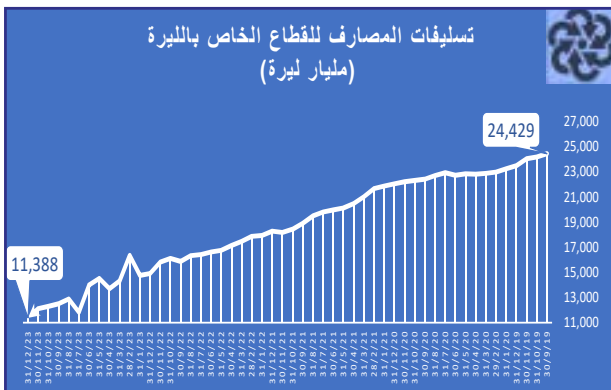


الدين العام في نهاية الفترة  
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

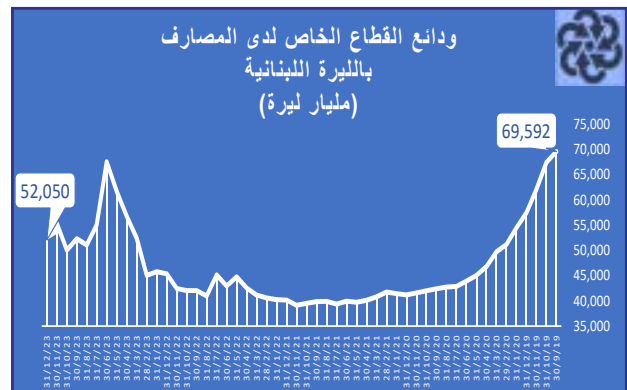
تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ١٢١١٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ و ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، في متابعة للمنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع الإشارة إلى حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



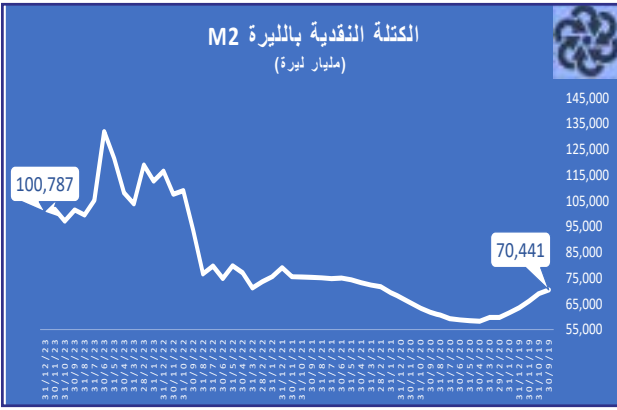
ثالثاً : أبرز التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

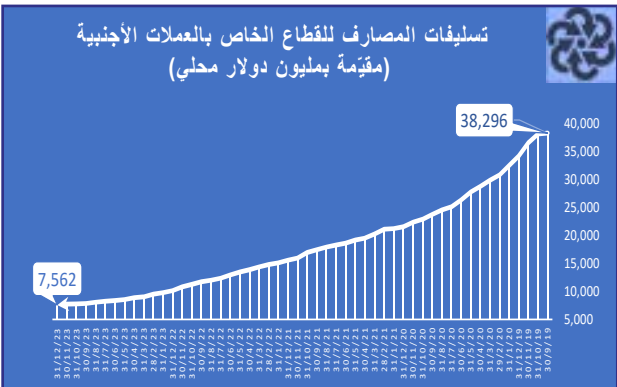
تراجعت ودايع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ٥٥٣٢٩ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ (٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وقد ساهم بذلك تسديد ضرائب ورسوم وجبايات مختلفة عبر المصارف.



ارتفعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقارنةً مع ٤٧٤٦٠ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، وذلك للمرة الأولى منذ تموز ٢٠٢٣، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. في حين تراجع قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ مقارنةً مع ١٠١٧٥٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.



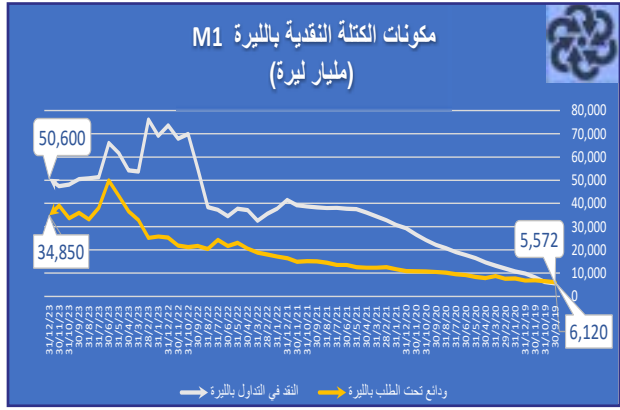
بالعملات الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، موزعة بين ٦,٦ مليارات للقطاع الخاص المقيم و١,٠ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٧,٧ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ و١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ٢١,٩٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

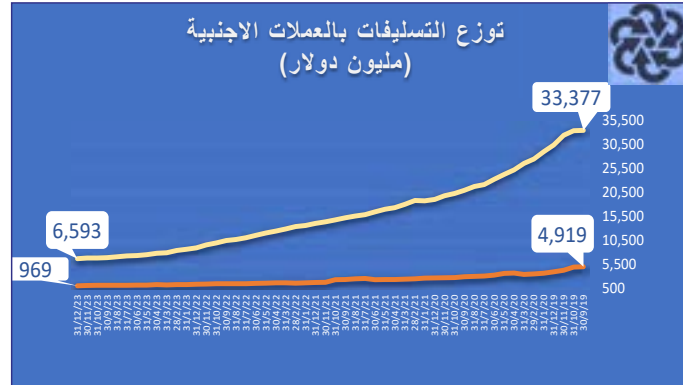
كما تستمرّ محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة بالتراجع بحيث وصلت إلى ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ١١٥٩٩ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ و١٢٧٠٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

## • الكتلة النقدية بالليرة



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية استقرت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف على ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. مع الإشارة إلى أنّ هذه الودائع هي في تراجع مستمرّ منذ بداية الأزمة، ناتج من استفادة المودعين من مضامين التعميمين ١٥١ و١٥٨ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص



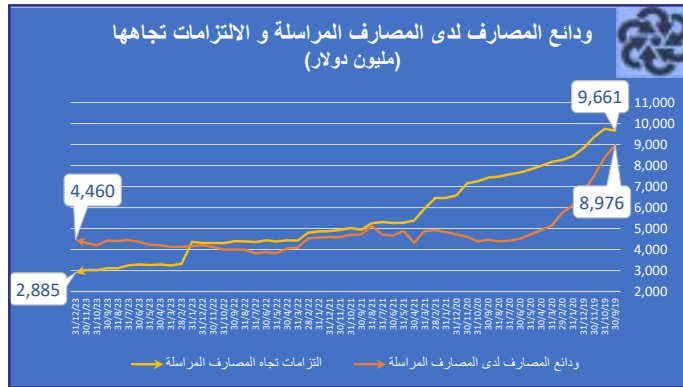


وذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٨,٣% في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

• تراجع محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، إلى حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ٢,٤ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من

التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥% (من ٤٥%)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية قد تكون تقارب ٩,٥ مليارات دولار.

• ارتفعت قليلاً ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٤,٥ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ مقابل ٤,٣ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، في حين تراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى ٢,٩ مليار دولار من ٣,٠ مليارات دولار في كل من التاريخين المذكورين على التوالي.



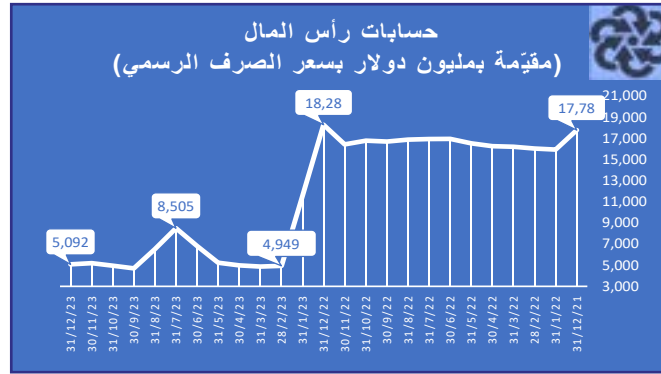
• تراجع ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد) على نحو بسيط إلى ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ٨٣,٨ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

• تراجع ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٤,٥ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ مقابل ٤,٣ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، في حين تراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى ٢,٩ مليار دولار من ٣,٠ مليارات دولار في كل من التاريخين المذكورين على التوالي.



حوالي ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ٥,٢ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣.

• تراجعت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، قليلاً إلى



سبق (٠,٦٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٢)، في حين ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٣,٩٧٪ في كانون الأول ٢٠٢٣ مقابل ٣,٢٩٪ في الشهر الذي سبق (٤,٥٦٪ في كانون الأول ٢٠٢٢).

على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد ارتفعت إلى ٦٠,٠٥٪ في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٢٣ مقابل ١٥,٩٢٪ في نهاية الشهر الذي سبق (١٥,٠٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وفي كانون الأول ٢٠٢٣، راح هذا المعدل بين ١٪ كحد أدنى و ٧٠٪ كحد أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

### الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول ٢٠٢٣، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة للبنانية إلى ٠,٥٥٪ مقابل ١,٤١٪ في الشهر الذي

## جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

كانون الأول 2023	تشرين الثاني 2023	كانون الأول 2022	
0,55	1,41	0,60	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
3,97	3,29	4,56	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
60,05	15,92	15,00	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر : مصرف لبنان

٥,٦٤٪ في الشهر الذي سبق (٤,٧٤٪ في كانون الأول ٢٠٢٢). وارتفع قليلاً متوسط معدل SOFR والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment إلى ٥,٣٤٪ في كانون الأول ٢٠٢٣ مقابل ٥,٣٢٪ في الشهر الذي سبق (٤,٠٧٪ في كانون الأول ٢٠٢٢). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

### الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الأول ٢٠٢٣، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٣٪ مقابل ٠,٠٥٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٦٪ في كانون الأول ٢٠٢٢)، وانخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ١,٩٥٪ في كانون الأول ٢٠٢٣ مقابل ٣,٠٨٪ في الشهر الذي سبق (٤,١٦٪ في كانون الأول ٢٠٢٢). وفي كانون الأول ٢٠٢٣، بقي متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر شبه مستقرّ وبلغ ٥,٦٣٪ مقابل

## جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

كانون الأول 2023	تشرين الثاني 2023	كانون الأول 2022	
0,03	0,05	0,06	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
1,95	3,08	4,16	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,63	5,64	4,74	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر
5,34	5,32	4,07	متوسط معدل SOFR

المصدر : مصرف لبنان

هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٦٤٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ٢٦٤٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٢. وشملت هذه الموجودات في نهاية العام ٢٠٢٣ موجودات خارجية سائلة بقيمة ٩٣٢١ مليون دولار.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٤٥٥١ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ مقابل ١٤٣٠٢ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٥١٩٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وعليه، تكون





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ك- 1- 23	ت- 2- 23	ك- 1- 22	ك- 1- 21	البيان
				<b>الموجودات</b>
1261744	1265617	165536	168501	الموفورات
7388	9089	6552	4224	- أوراق نقدية
1254356	1256528	158984	164277	- ودائع لدى مصرف لبنان
110105	112731	27150	37506	ديون على القطاع الخاص المقيم
11212	11908	13778	16455	- بالليرات اللبنانية
98893	100823	13372	21051	- بالعملات الأجنبية
44887	48297	17383	25215	ديون على القطاع العام
11436	11599	12707	18258	منها: سندات بالليرة
32872	36145	4423	6661	سندات بالعملات
579	553	253	296	ديون مختلفة
139286	137437	15184	18253	موجودات خارجية
14714	15217	3078	4275	- قروض على غير المقيمين
66906	64698	6333	6919	- قروض على مصارف غير مقيمة
37038	35744	3757	4708	- موجودات خارجية أخرى
11056	12557	1213	1563	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
9573	9221	804	788	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
116872	76084	20690	7356	القيم الثابتة
44324	36158	4210	2954	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
11522	12354	4699	3763	موجودات غير مصنفة
1728740	1688677	254853	263547	<b>المجموع</b>
				<b>المطلوبات</b>
1104207	1106842	154248	158178	ودائع القطاع الخاص المقيم
49198	52449	42336	37099	- ودائع بالليرة
1055009	1054393	111912	121079	- ودائع بالعملات الأجنبية
18272	17906	7055	7538	ودائع القطاع العام
317048	317750	35270	36996	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2852	2880	3038	3072	- بالليرات اللبنانية
314196	314870	32233	33924	- بالعملات الأجنبية
43270	45352	6501	7343	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
4395	4351	417	595	سندات دين
76374	77906	27569	26811	الأموال الخاصة
53759	56696	20925	25321	- أموال خاصة أساسية
22615	21209	6644	1490	- أموال خاصة مساندة
165173	118569	23793	26085	مطلوبات غير مصنفة
1728740	1688677	254853	263547	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

\*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ك- 1- 23	ت- 2- 23	ك- 1- 22	ك- 1- 21	البيان
				الموجودات
432111	422585	40777	45591	الموجودات الخارجية :
287481	281982	25102	25019	- ذهب
(19165)	(18799)	(16651)	(16596)	(مقيم بملايين د.أ)
144630	140602	15675	20572	- عملات أجنبية
(9642)	(9373)	(10398)	(13646)	(مقيمة بملايين د.أ)
308	333	342	396	ديون على القطاع الخاص
14472	14727	16159	18951	سلفات للمصارف التجارية
1515	1556	1830	1722	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
249203	249199	0	0	سلفات للقطاع العام
647302	644769			فروقات القطع
139269	138493	67849	68524	محفظة الأوراق المالية
521	515	431	438	القيم الثابتة
118971				عمليات السوق المفتوحة المؤجلة *
	18081	18081	18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
3948	112301	140508	92309	موجودات غير مصنفة
1607620	1602558	285977	246011	المجموع
				المطلوبات
58096	56696	80171	45761	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
1302617	1300651	153275	158207	ودائع المصارف التجارية
10474	10526	2645	2734	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
1527	2677	369	66	ودائع القطاع الخاص
185993	176806	19341	11692	التزامات تجاه القطاع العام
0	0	19131	17872	فروقات قطع
27363	25608	2495	1892	التزامات خارجية
(1824)	(1707)	(1655)	(1255)	(مقيمة بملايين د.أ)
0	0	90	90	التزامات خاصة طويلة الأجل
14812	13487	5296	5319	الأموال الخاصة
6739	16108	3162	2378	مطلوبات غير مصنفة
1607620	1602558	285977	246011	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

\* وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/٣٦/٤٥ المتخذ في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تم تعليق القرارات المتعلقة بالـ Seigniorage. وعليه، تم نقل مجموع الأعباء المؤجلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من الموجودات الأخرى المختلفة والموجودات الناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية والبالغة ١١٨,٩٧ ألف مليار ليرة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى البند الجديد باسم «عمليات السوق المفتوحة المؤجلة».





## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك1- 21	ك1- 22	ت2- 23	ك1- 23
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>57937</b>	<b>98780</b>	<b>86578</b>	<b>85450</b>
- النقد في التداول	41515	73514	47460	50600
- ودائع تحت الطلب بالليرة	16422	25266	39119	34850
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>142798</b>	<b>130423</b>	<b>1075626</b>	<b>1076790</b>
- ودائع أخرى بالليرة	21070	17802	15179	15338
- ودائع بالعملة الأجنبية	121729	112620	1060448	1061452
<b>سندات دين</b>	<b>334</b>	<b>369</b>	<b>3946</b>	<b>3966</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	79007	116583	101757	100787
- بالليرات والعملة M3	201070	229572	1166151	1166205
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	215115	247761	1190195	1191423
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>22950</b>	<b>18197</b>	<b>238309</b>	<b>252311</b>
- الموجودات بالذهب	25019	25102	281982	287481
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(2069)	(6905)	(43673)	(35170)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>49634</b>	<b>31711</b>	<b>801109</b>	<b>790552</b>
- ديون صافية على القطاع العام	67506	50842	156341	143251
- فروقات القطع	(17872)	(19131)	644769	647302
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>40669</b>	<b>30038</b>	<b>125384</b>	<b>123712</b>
- بالليرات اللبنانية	18281	15449	13076	12461
- بالعملة الأجنبية	22389	14589	112307	111251
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>87817</b>	<b>149625</b>	<b>1348</b>	<b>(370)</b>
<b>المجموع</b>	<b>201070</b>	<b>229572</b>	<b>1166151</b>	<b>1166205</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
كانون الأول 2023

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	17103.76	17942.58	17313.76	17942.58
الجنيه الاسترليني	18772.50	19207.50	18982.50	19207.50
الين الياباني	101.44	106.60	104.08	106.60
الدولار الكندي	11035.09	11362.78	11168.83	11347.30
الدولار الاسترالي	9832.50	10263.00	10034.17	10263.00
اليورو	16156.50	16695.00	16361.58	16695.00

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	23- 2ت				ك 1- 23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.22	1.27	1.24	1.26	1.25	1.28	1.27	1.27
الين الياباني	147.24	151.72	149.81	148.20	141.04	147.31	143.80	141.04
الفرنك السويسري	0.87	0.91	0.89	0.88	0.84	0.88	0.86	0.84
اليورو	1.05	1.10	1.08	1.09	1.08	1.11	1.09	1.11
أونصة الذهب	1936.14	2044.59	1985.51	2036.29	1979.62	2078.19	2035.28	2063.25

المصدر : Bloomberg.com



بالإضافة إلى احتياطات الذهب اعتباراً من أيلول 2023، مما يصنّف لبنان في المرتبة 12 بين 96 دولة مُدرّجة، وفي المركز الخامس بين الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي المركز الأول بين الدول العربية على هذا المقياس.

### لبنان في المرتبة 16 عربياً في مؤشر مخاطر الدولة

صنّفت وكالة S&P Global Market Intelligence لبنان، في المرتبة 198 من بين 206 دول ومنطقة على مستوى العالم، وفي المرتبة 16 من بين 20 دولة عربية على مؤشر مخاطر الدولة لعام 2023. كما جاء لبنان في المرتبة 53 من بين 54 دولة ذات دخل متوسط منخفض (LMICs) المدرجة في الاستطلاع. وكان لبنان جاء في المركز 197 عالمياً وفي المركز 16 إقليمياً على مؤشر 2022. وبذلك، تراجع ترتيب لبنان العالمي مركزاً واحداً، في حين لم يتغيّر ترتيبه الإقليمي عن مؤشر 2022.

يُذكر أن مؤشر المخاطر في البلد يقوم بتقييم بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر والمخاطر الإستراتيجية والتشغيلية العامة التي تواجه القطاع الخاص أو المؤسسات التجارية عند العمل في بلد معين.

### توقّعات نمو الاقتصاد اللبناني حسب الأمم المتحدة

أفاد تقرير الأمم المتحدة حول آفاق الاقتصاد العالمي للعام 2024 بأنّ الناتج المحلي الإجمالي اللبناني قد انكمش بنسبة 0,2% خلال العام 2023، بالرغم من الموسم السياحي المزدهر واستدامة التحاويل من الخارج، كما وأشار التقرير إلى أنّ لبنان لا يزال يعاني من غياب الخدمات الأساسيّة وضعف البنية التحتيّة وظاهرة تعدّد أسعار الصرف. ومن المتوقع أن يعود وينمو الإقتصاد اللبناني بنسبة 1,7% في العام 2024 و3,8% في العام 2025. ومن ناحية أخرى، علّق التقرير بأنّ مستويات التضخّم قد ارتفعت من 171,2% في العام 2022 إلى 230,4% في العام 2023، كما ومن المتوقع بأن تبقى هذه المستويات مرتفعة عند 78,1% في العام 2024 و30,7% في العام 2025.

### لبنان الثاني عالمياً في تضخّم أسعار الغذاء

أصدر البنك الدولي الأرقام المحدثّة للأمن الغذائي، والتي

### تعديل سعر الصرف القانوني لاشتراكات الضمان

بناء على قرار مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رقم 1270 المتخذ في الجلسة عدد 1028 تاريخ 25/1/2024، أصدر المدير العام مذكرة إعلاميّة بتاريخ 1/2/2024 حملت الرقم 740 قضى بموجبها تحديد سعر صرف الدولار الأميركي الذي على أساسه تُحتسب اشتراكات المضمونين الذين يتقاضون أجورهم بشكل كلي أو جزئي بعملة أجنبية بحسب السعر الرسمي الأعلى المعتمد من قبل مصرف لبنان حالياً (89,500 ليرة لبنانية) وذلك اعتباراً من 2024/02/01، كما تُلغى جميع المذكرات التي تتعارض مع أحكام هذه المذكرة.

### مؤشر مديري المشتريات لبنك بلوم إنفست

بلغ مؤشر مديري المشتريات الصادر عن بلوم إنفست بنك وماركيت 49,4 نقطة في كانون الثاني 2024 مقابل 48,4 نقطة في كانون الأول 2023، الذي كان الأدنى خلال العام 2023 مع تراجع نفسية القطاع الخاص في ظلّ عدم اليقين السياسي والبيئة الحذرة.

### موقع لبنان حسب مجلس الذهب العالمي

كشفت الأرقام الصادرة عن مجلس الذهب العالمي أنّ لبنان كان يملك 286,8 طناً من احتياطي الذهب حتى أيلول 2023، فاحتلّ المرتبة 21 من حيث حيازات الذهب من بين 96 دولة، بما فيها حيازات صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك التسويات الدولية.

وحلّ لبنان في المركز الثامن بين 65 دولة غير عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وفي المركز الثاني بين 16 دولة عربية شملها الاستطلاع.

وبلغت قيمة احتياطي الذهب في لبنان 18,8 مليار دولار في نهاية ايلول 2023 و20,6 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2023، بناءً على سعر الذهب للأونصة كما نشرته جمعية سوق السبائك في لندن. ووصلت قيمة احتياطي الذهب في لبنان إلى 20,4 مليار دولار في 26 كانون الثاني 2024، على أساس سعر 2016.6 دولاراً للأونصة.

بالتوازي، بلغت احتياطات لبنان من الذهب ما يعادل 56,5% من الأصول الرسمية للبلاد بالعملة الأجنبية

إعتمدت 14 تدبيراً للتخفيف من التصدير. وقد وضع لبنان بتاريخ 18 آذار 2022 حظراً على تصدير الفواكه والخضار، ومنتجات الحبوب المطحونة، والسكر والخبز وذلك لغاية نهاية العام 2024.

### مؤشر "موديز" تثبت تصنيف لبنان عند C: نظرة مستقبلية مستقرة

أشارت وكالة التصنيف "موديز" إلى "تثبيت تصنيف لبنان عند C، مع تغيير النظرة المستقبلية إلى مستقرة". وأوضحت في تقريرها أن "التوقعات المستقبلية المستقرة للبنان انعكاس لتوقعاتها بأن يظل التصنيف عند "C" في المستقبل المنظور".

### مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات

وقّع الأمين العام لإتحاد المصارف العربية والمدير العام لمعهد الكويت للدراسات مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات. تقضي تعزيز التعاون بين اتحاد المصارف العربية ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يعد هذا الإتفاق الإستراتيجي فرصة مناسبة لتبادل الخبرات والأفكار والرؤى وتعزيز عقد النشاطات بين الجانبين في مجال عقد المؤتمرات والدورات التدريبية والمصرفية والقانونية، في ظلّ تنامي تطبيقات الذكاء الإصطناعي والتعرف على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتعزيز الدراسات القانونية والقضائية في ما يتعلّق بالعمل المصرفي وما يخدم العمل العربي المشترك".

تعطي لمحة عن نسب التغيّر السنويّة لمؤشر الغذاء في مؤشر تضخم الأسعار في عدد من البلدان حول العالم. وقد سجّل لبنان ثاني أعلى نسبة تضخم إسميّة في أسعار الغذاء حول العالم بين الفترة الممتدّة بين شهر تشرين الثاني 2022 وشهر تشرين الثاني 2023 (220% نسبة تغيّر سنويّة في مؤشر تضخم أسعار الغذاء)، مسبقاً من الأرجنتين (251%) واتبوعاً من فنزويلا (173%) وتركيا (72%).

أمّا في ما خصّ نسبة التضخم الحقيقي، فقد سجّل لبنان سابع أعلى نسبة تغيّر سنويّة في أسعار الغذاء في العالم، والتي بلغت 8% في الفترة المذكورة.

وبحسب البنك الدولي، فإنّ أحدث تقرير للبنان حول إنعدام الأمن الغذائي الصادر عن الـIPC يشير إلى أنّ حوالي 1,05 مليون لاجئ قد يعانون من إنعدام في أمنهم الغذائي خلال الفترة الممتدّة بين شهريّ تشرين الأول 2023 وآذار 2024، متوقعاً أن يزيد عددهم إلى حوالي 1,14 مليون بين شهريّ نيسان 2024 وأيلول 2024. يعود هذا الإرتفاع المتوقع إلى إستمرار الأزمة الإقتصادية في لبنان وتضخم أسعار الغذاء، مشيراً في هذا الإطار إلى أنّ هذه التقديرات تستند على فرضيّة أنّ التوتّرات في الجنوب لن تتصاعد لتصبح نزاعاً شاملاً.

وأشار التقرير، أنّه بدءاً من 17 كانون الثاني من هذا العام، 15 بلداً وضع 21 حظراً على تصدير المأكولات الأساسيّة من أجل معالجة مشكلة الشحّ في الإستهلاك الداخلي للمأكولات التي تنتجها تلك البلدان، في حين أنّ 11 بلداً قد



في ذلك منصّة إلكترونية يمكن للشركات من خلالها إجراء معاملاتهم وتفويض الصلاحيات للموظفين لديهم مع الحفاظ على تحكم كامل بمالية الشركة هذا فضلاً عن بوابة دفع إلكتروني وأنظمة تحصيل مستحقات الشركات والمؤسسات العامة.

ومن بين الخدمات التي يقدمها بنك بيروت خصيصاً للمؤسسات والشركات الناشئة الفوترة الإلكترونية وهي من الخدمات المالية التي يمكن لأصحاب الشركات الاستفادة منها عبر الإنترنت ومن بينها حلول الدفع والتحويل. كما أن بإمكان الشركات تحصيل مستحقاتها في كل لبنان عبر فروع بوب فينانس وهو الوكيل الرسمي لويسترن يونيون في لبنان من خلال شبكة من 850 فرعاً تتوزع على كامل الأراضي اللبنانية.

هذا وتضم مجموعة الخدمات الإلكترونية الخاصة بالشركات خدمة تسديد المدفوعات لمرفأ بيروت إلكترونياً فمن خلال هذه الطريقة السريعة، السهلة والآمنة عبر الإنترنت، يمكن للشركات تسديد مدفوعاتها للمرفأ في أي وقت (على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع) من دون الإضطرار لزيارة المصرف وبالتالي تتبّع إدارة المرفأ فوراً بحصول الدفع ويصار إلى تخليص البضائع واستلامها بسرعة. هذا ناهيك عما تتيحه هذه الخدمة من إمكانية متابعة العمليات من خلال الإنترنت، وتفويض صلاحية إعداد الدفعات إلى أحد موظفي الشركة مع الحفاظ على إمكانية التحكم الكامل بالموافقة على العمليات وإصدار شيكات مصرفية عبر شبكة الإنترنت لصالح جمارك بيروت. فباستطاعة التاجر بعد تخليص البضاعة والتحويل أن يصدر شيكاً اونلاين عبر الفرع الذي يريده ويمكن إنجاز كل المدفوعات المتعلقة بالسلطات الرسمية من جمارك وغيرها وكل ذلك اونلاين.

### الإشراك بمنصّة بلومبرغ

صدر بيان عن حاكم مصرف لبنان بالإجابة حول "الإشراك في منصّة Bloomberg الإلكترونية للتدخل في سوق القطع"، دعا فيه المصارف غير المشتركة لتاريخ منصّة Bloomberg ان تتواصل مع الشركة تحضيراً للمرحلة المقبلة، وذلك بعد التوافق بين مصرف لبنان والحكومة اللبنانية على اعتماد المنصّة كمنصّة إلكترونية للتداول في سوق القطع.

### الإعتماد اللبناني يدعم المحافظ الرقمية (E-Wal-lets) في لبنان من خلال تقنية الدفع عبر QR Code

في خطوة بارزة، وكجزء من التزامه المستمر والراسخ بتقديم حلول عصرية ومتطورة، أعلن بنك الاعتماد اللبناني -Cred it Libanais عن إضافة خدمة جديدة إلى حلول الدفع الخاصة به تتمثل بقبول المدفوعات من خلال المحافظ الرقمية (E-Wallets) بمجرد مسح QR Code على أجهزة نقاط البيع الخاصة به عبر خدمة Pay Xpress.

تبشر هذه الميزة الجديدة بعصر جديد من التنوع في وسائل الدفع للمواطنين، حيث توفر لهم تجارب دفع مبتكرة وعصرية بالإضافة إلى المدفوعات التقليدية عبر بطاقات فيزا وماستركارد.

### حلول مصرفية إلكترونية من "بنك بيروت"...

وضع بنك بيروت قنوات إلكترونية متنوعة في تصريف التجار والمؤسسات لضمان إستمرارية أعمالهم في كافة الأوقات ومن دون الحاجة إلى زيارة فروع المصرف. ومن بين الحلول الرائجة لدى الشركات بطاقات دفع الأجور Pay Cards. تتيح هذه البطاقات لأرباب العمل والجمعيات تغذية البطاقات بالمال لدفع أجور العمّال والمستخدمين الموسميّين ورواتب الموظفين ومستحقات المورددين بطريقة آمنة وسريعة عبر شبكة الإنترنت مع إمكانية سحب الأجور عبر خدمة الصراف الآلي المتوفرة على مدار الساعة وعبر شبكة واسعة تضم أكثر من 850 مركزاً لشركة بوب فينانس على مختلف الأراضي اللبنانية. كما تتيح هذه الخدمة أيضاً إمكانية دفع المساعدات الممنوحة من المنظمات غير الحكومية المحليّة والدوليّة مع إمكانية تتبع أيّ لعمليات سحب هذه المساعدات التي قد تدفع بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي وخاصة إبقاء اسم المستفيد مجهولاً على بطاقة الدفع حفاظاً على خصوصية متلقي المساعدة. وبحسب دائرة الحلول المصرفية الإلكترونية للشركات في بنك بيروت، فإن بطاقات دفع الأجور والمساعدات Pay- Cards تشهد إقبالاً متزايداً من قبل الشركات والجمعيات والمؤسسات التي وجدت فيها حلاً عملياً لها ولموظفيها لا سيما لمن لا يملكون منهم حسابات مصرفية.

إلى جانب البطاقات، يقدم بنك بيروت للتجار والمؤسسات مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الإلكترونية بما



## اتجاهان متعاكسان للسياستين المالية والنقدية في اليابان

في المقابل، إن فهم السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة اليابانية أكثر صعوبة. وأعلنت مؤخراً عن تحفيز يمكن، من الناحية النظرية، أن يصل إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، علماً أنه بالعادة ما تبالغ الأرقام الرئيسية في تقدير القيمة الحقيقية للتحفيز المالي. وتتضمن الحزمة تخفيضات ضريبية كبيرة للأسر بالإضافة إلى بعض التغييرات المعقولة في ضريبة الشركات بهدف تشجيع الاستثمار. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تستمر لمدة عام واحد فقط، إلا أن تأثيرها على الاستهلاك أمر مشكوك به. وبشكل عام، لا يتوقع الاقتصاديون تأثيراً كبيراً على النمو. في أوقات عديدة خلال الأعوام الثلاثين الماضية، كانت اليابان في حاجة إلى الحوافز المالية لمعالجة الركود الذي يعاني منه اقتصادها وخطر الانكماش. ومن أهداف التحفيز توازن الاقتصاد بشكل صحي، مع تضخم إيجابي، حتى يصبح من الممكن إدارة دورة الأعمال من خلال تغيير أسعار الفائدة، وإبقاء عجز الموازنة تحت السيطرة. ويبقى من المهمّ تجنّب تشديد السياسة قبل الأوان. ولكن من غير اللائق تسهيل السياسة المالية في وقت يتحرك المصرف المركزي في الاتجاه الآخر. فالقيام بذلك يجعل أصعب خروج بنك اليابان من السياسة السهلة، التي توصف بالتحديّ الخطير. كما أنه يستهلك الحيز المالي الشحيح الذي ستكون حاجة إليه في حالة حدوث صدمة اقتصادية عالمية. وعلى نحو متكرر خلال العقود الثلاثة الماضية، انحرف بنك اليابان عن مساره بسبب الزيادات الضريبية في توقيت سيء. سيكون الأمر مؤسفاً إذا جاء الخطأ المقبل في الاتجاه المعاكس.

المرجع : Financial Times November 9, 2023

لا يزال أمام بنك اليابان مسافة قبل أن يتمكن من تحقيق هدف حيوي وهو هدف التضخم البالغ 2% بشكل مستدام. إن النهج البطيء والحذر الذي يتبعه البنك المركزي الياباني في تطبيع سياسته النقدية المفرطة في التساهل أمر منطقي إلى حد كبير. ولكن الأمر الأقل منطقية – باستثناء ما يتعلق بأمور انتخابية – هو الخطط التي وضعتها الحكومة اليابانية للتحفيز المالي، والتي سيصل معظمها في منتصف العام 2024.

في أحدث تعديل لسياسته النقدية، قام البنك المركزي الياباني بتحويل المستوى البالغ 1% لعوائد السندات الحكومية لأجل 10 سنوات من سقف صارم إلى "مرجع" "سيتحرك حوله بهرولة لشراء الأصول. ويحاول الحاكم إبقاء السياسة سهلة قدر الإمكان في حين يسمح ببعض التصحيح لمواجهة ضغط السوق، الذي تغذّيه الفجوة بين أسعار الفائدة السلبية في اليابان وأسعار الفائدة البالغة 5% في دول أخرى، والتي أدت إلى انخفاض سعر الين إلى ما دون 150 مقابل الدولار الأميركي. على الرغم من أن معدل التضخم الرئيسي في اليابان كان أعلى من 2% لأشهر عدّة، إلا أن هناك ما يعطي الحق في تأخير تشديد السياسة إلى حدّ كبير. أولاً، إن معظم الضغوط التي تتعرض لها الأسعار اليابانية مستورد، في ظلّ عدم ارتفاع الأجور المحلية بالسرعة الكافية لتحقيق هدف التضخم على المدى الطويل. ثانياً، من المرجح أن تتحول أسعار الفائدة العالمية عند نقطة ما، مع تسليط الضوء على الشكوك حول التوقّعات في الصين والولايات المتحدة. هناك فرصة لاستيعاب التضخم في اليابان، ولكن ليس لفترة طويلة. وثالثاً، في حين أن التضخم الذي يتجاوز الهدف يمكن معالجته من خلال رفع أسعار الفائدة، فليس لليابان من مجال كبير لخفض أسعار الفائدة إذا كانت الأسعار أقل من المطلوب.





## أصداء الذكاء الاصطناعي في مجال التمويل

الصناديق نموذج الذكاء الاصطناعي ChatGPT بشكل محترف، وأكثر من ثلثي هذه النسبة يستخدمه بهدف كتابة نصوص تسويقية وتلخيص التقارير، وفقاً لمسح أجراه بنك بي ان بي \_ باريبا BNP Paribas لصناديق ذات أصول إجمالية بقيمة 250 مليار دولار. وتستخدم مؤسسات الأعمال الاستثمارية إمكانات الذكاء الاصطناعي وتعمل على استكشافها في مختلف قطاعات الأعمال. تُنشئ حالياً أكبر شركة استثمارية في أوروبا بنيتها التحتية للذكاء الاصطناعي للبحوث في مجالي الاقتصاد الكلي والأسواق. كما تستخدم هذه التكنولوجيا في تطبيقات تقديم المشورة الروبوتية للعملاء الأفراد.

لكن من الآراء المتباينة حول استخدامات أخرى للذكاء الاصطناعي كصنع القرارات المؤسسية بشأن الاستثمار والتجارة، يبقى هذا الأخير محدوداً بسبب البيانات التي ثبت عدم إمكانية التعويل عليها. كما تتمثل إحدى الأولويات في تجنّب حالات إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان استخدامه ضمن إطار آمن وأخلاقي يتوافق مع المعايير. بالإضافة إلى عدم إمكانيته الحلول محل العقل البشري، إذ لا يمكن أن تُدار عملية بالكامل من خلال الذكاء الاصطناعي نظراً لتشكيله خطراً.

من جهة أخرى، يُنفق بنك جي بي مورغان أكثر من 15 مليار دولار سنوياً على قسم التكنولوجيا الذي يضمّ خمس عدد موظفيه البالغ عددهم حوالي 300 ألف موظف. أمّا مجموعة البحوث للذكاء الاصطناعي، فتضمّ 200 موظف، ويتيح لهذه المجموعة استخدامات عدّة من إعداد التسويق وإدارة المخاطر ومنع الاحتيال، إلى الانخراط في عمليات معالجة المدفوعات وأنظمة حركة الأموال حول العالم.

يُعتبر الذكاء الاصطناعي ضرورة مطلقة. فهو يبشّر الذكاء الاصطناعي بنتائج واعدة من التطبيقات التي تستخدمها المصارف المركزية كتطبيقات الرقابة. لقد أنشأ المصرف المركزي في البرازيل نموذجاً أولياً لرجل آلي يعمل على تنزيل شكاوى العملاء بشأن المؤسسات المالية وعلى تصنيفها. كما استعان بنك الاحتياطي في الهند هذا العام بكل من

تشر التوقعات إلى ان المؤسسات المالية ستضاعف حجم إنفاقها على الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2027. تشكّل كل من أدوات الذكاء الاصطناعي والأشخاص الذين سيستخدمونها العناصر الجديدة التي يجب أن تمتلكها المؤسسات المالية والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم. في حزيران 2023، أعلن مصرف جي بي مورغان JPMorgan Chase & Co عن 3600 وظيفة شاغرة في مجال الذكاء الاصطناعي. فهناك هجمة لاستقطاب المواهب. كغيره من الإنجازات التكنولوجية، يقدّم الذكاء الاصطناعي إمكانات جديدة تترافق مع مخاطر جديدة. وقد يكون قطاع الخدمات المالية من بين أكبر المستفيدين من هذه التكنولوجيا، التي تتيح له حماية الأصول وتوقع أوضاع السوق بشكل أفضل. في المقابل، يمكن أن يكون هذا القطاع الخاسر الأكبر في حال شجّع الذكاء الاصطناعي عمليات السرقة والاحتيال أو الجرائم الالكترونية، أو حتى ساهم في أزمة مالية لا يمكن للمستثمرين تصوّرها اليوم. ومع انطلاق خدمة ال ChatGPT في تشرين الثاني 2022، امتدّ نطاق استخدامها من قطاع التمويل إلى قطاعات أخرى. فسرعان ما بلغ عدد مستخدميها 100 مليون مستخدم، لتتصدّر التطبيقات من ناحية سرعة نموها في تاريخ شبكة الانترنت.

إنّ تدفق الأموال من المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات إلى مجال الذكاء الاصطناعي يسلب الضوء على الأولويات الجديدة. وبحسب شركة البيانات الدولية (International Data Corp)، سوف تشهد مبيعات البرمجيات والأجهزة والخدمات المتصلة بالذكاء الاصطناعي ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 29% في العام 2023، لتبلغ 166 مليار دولار، وتصبح 400 ملياراً بحلول العام 2027. ووفقاً لشركة تعمل في مجال أبحاث السوق، سوف يتجاوز إنفاق القطاع المالي الضعف ليلبغ 97 مليار دولار في العام 2027، أي بأسرع معدّل سنوي مرّكب بين القطاعات الرئيسية الخمسة، نسبته 29%. وتتبنّى صناديق التحوط التي لطالما كانت لها الريادة في مجال التكنولوجيا المتطورة الذكاء الاصطناعي التوليدي. يستخدم حوالي نصف هذه

حيث تتواجد قواعد معيّنة ومعروفة من قبل الجميع، فيسهل على الذكاء الاصطناعي التغلب على الانسان، إلى القدرات المتقدمة حيث تتضاءل فرص تفوقه مع تعقّد الأمور. بالفعل، يتخذ الذكاء الاصطناعي قرارات مالية مهمة كالتي ذُكرت سابقاً، كما اوضح الباحث أنّ هذه التكنولوجيا يمكنها المساعدة في عدم إساءة المصارف التصرف كاستغلال العملاء أو السماح بغسل الأموال. لكن في الوقت عينه، قد يسبّب توسّع نطاق هذه الخدمات خطراً كما صرّح أيضاً بذلك رئيس هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة الأميركية معتبراً أنّ الذكاء الاصطناعي قد يثير أزمة مالية، بالإضافة إلى هشاشة مالية ناتجة عن التشجيع على تركّز المتاجرة في السوق، مع اتخاذ أطراف فردية قرارات متشابهة لأنها تتلقى الإشارة نفسها من نموذج تأسيسي أو من مجمّع البيانات. الأمر الذي يتطلّب تفكيراً جديداً على نطلق النظام ككل أو تدخلات على مستوى سياسات السلامة الاحترازية الكلية. ومن العوائق التي تقف أمام الذكاء الاصطناعي في أزمة ما أنّ أدواته مدربة على بيانات من الماضي قد لا تعكس الواقع في موقف غير مسبوق. وبالتالي سوف تواجه المسألة التي تفرضها هذه التكنولوجيا سريعة التطور مسؤولي المصارف المركزية وصانعي القرار الآخرين في السنوات المقبلة كون المنافع والتهديدات تكون قد أصبحت أكثر وضوحاً، لأنها اليوم ما زالت في البداية.

المصدر: Finance & Development, December 2023, "AI's reverberations across finance"

الشركتين الاستشاريتين ماكينزي وأكسنتشر لتساهما في تعميم استخدام الذكاء الاصطناعي وعمليات التحليل المرتبطة بها في أعمال الرقابة التي ينفذها. نضيف إلى ذلك ما آلت إليه لجنة بازل للرقابة المصرفية أنّ الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في جعل عمليات الإقراض أكثر كفاءة من ناحية القرارات المتعلقة بالإئتمان وإحباط عمليات غسل الأموال. كما أنّ عمليات الرقابة لتحديد ما هو آمن وسليم والقدرة على التمييز بين الابتكار المسؤول وغير المسؤول ستشهدان تحسناً بلا شك، مع العلم أنّ ثمة مخاطر موجودة كفهم النتائج المستخلصة من نماذج غير واضحة ومخاطر سيبرانية أخرى.

أما البنك المركزي الكندي فأنشأ أداة للتعلم الآلي تكشف الانحرافات في التقارير التنظيمية. فالعمليات الآلية اليومية ترصد أموراً لا يمكن للأفراد اكتشافها، في حين تتيح للموظفين متابعة عملية التحليل. فهذا مثال على المجال الذي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يبرز فيه في المصارف المركزية. ويستخدم البنك المركزي الأوروبي الذكاء الاصطناعي في تطبيقات كأتمتة تصنيف البيانات المستقاة من 10 ملايين جهة تجارية وحكومية، واستخراج البيانات من مواقع الانترنت لتتبع أسعار السلع بشكل آني. كما يستعين المصرف أيضاً بهذه التكنولوجيا لمساعدة أجهزة الرقابة المصرفية على اكتشاف كل جديد من اخبار وتقارير الرقابة وإقرارات الشركات وتحليلها.

تحدّث باحث في كلية لندن للاقتصاد الذي يدرس مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على النظام المالي قائلاً أنّ إمكانيات هذه التكنولوجيا تتخذ مساراً يبدأ من القدرات الأساسية







جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

